بيان وفد الجزائر
أمام اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
نيويورك،22 فيفري 2022
--------0--------

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي البيانات التي أدلت بها إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وفنزويلا نيابة عن مجموعة أصدقاء ميثاق الأمم المتحدة ويود أن يضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

يشكر وفد بلادي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، السيد إدغار دانييل ليال ماطا، وأعضاء مكتب اللجنة على التقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/76/404 ويعرب عن تقديره للمجهودات التي بذلوها خلال الدورة الماضية رغم الصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، لاسيما عند حثها الدول على ضرورة منع ما ينشأ بينها من منازعات ممكن أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر من خلال تسويتها بالوسائل السلمية.

كما نرحب بما جاء في القرارالجمعية العامة 76/115 بتاريخ 9 ديسمبر 2021 والذي يطلب من اللجنة الخاصة مواصلة النظر في جميع المقترحات المتعلقة بمسألة صون السلام والأمن الدوليين من جميع جوانبها من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يحيط وفد بلادي علما بتقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات الوارد في الوثيقة A/76/186 ويؤيد توصيات الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة التي تدعو مجلس الأمن إلى إجراء تقييمات دورية للأثر الناجم عن التدابير التي اتخذها، وتقييمات مسبقة للآثار المحتملة على الصعيد الانساني والاجتماعي والاقتصادي عند اعتزامه فرض جزاءات قصرية ومالية واسعة النطاق.

وفي هذا السياق، نشجع مجلس الأمن على العمل وفق القرار 46/115 الذي يدعو إلى تفادي قدر الإمكان الأثار الجانبية غير المقصودة للجزاءات من خلال الحرص على توقيع العقوبات بما يتماشى وأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي وأن يكون الغرض منها هو تغيير السلوك الذي يهدد السلم والأمن الدوليين دون أن يتعدى ذلك ليتحول إلى إنزال للعقوبة أو اقتصاص. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون نظم هذه الجزاءات متناسبة مع أهداف واضحة ومشروعة بموجب الميثاق.

السيد الرئيس،

في نطاق إيماننا بضرورة تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال وجوب احترام مبادئ القانون الدولي كمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام الكامل للدول الاعضاء بأحكام ميثاق الامم المتحدة، لاسيما تلك المتعلقة بمهام وصلاحيات الاجهزة الرئيسية للمنظمة، فإن وفد بلادي يضل على قناعة تامة بأن مناقشات اللجنة

سوف تسهم لا محالة وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز دور المنظمة وإعادة هيكلتها بما يستجيب للنداءات المتزايدة لضرورة إعطاء ديناميكية أكثر للنظام المتعدد الاطراف من خلال إصلاح الاجهزة الرئيسية إصلاحا شاملا يصبو إلى تحقيق التوازن المناسب بين ولايات الاجهزة الرئيسية للمنظمة، ولا سيما بين ولاية الجمعية العامة وولاية مجلس الامن، دون أن ننسى أهمية مسألة إصلاح مجلس الأمن بغية جعله جهازا أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية في أعماله. ولتحقيق ذلك، فمن الاهمية بمكان أن تتوصل النتائج المرجوة من مناقشات هذه اللجنة إلى إقرار توصيات ورقة العمل التي بادرت بها كوبا بشأن "تعزيز دور المنظمة وتحسين فعاليتها".

السيد الرئيس،

إن الاعتراف المتزايد بالدور الهام والفعال الذي تقوم به المنظمات الاقليمية في حفظ السلم والامن الدوليين، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، لاسيما في ما يخص خبراتها المكتسبة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية

وبعث التعاون الاقليمي والدولي والنتائج الايجابية التي حققتها على أرض الواقع في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في مختلف أنحاء العالم، يدعونا دون شك إلى تأييد المبادئ التوجيهية الواردة في ورقة العمل المقدمة من طرف غانا بشأن "تعزيز العلاقات والتعاون بين الامم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الاقليمية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية". وفي هذا الإطار، نؤكد مرة أخرى دعمنا لإعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

كما يقر وفد بلادي بالدور الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية، كجهاز قضائي رئيسي لمنظمة الأمم المتحدة طبقا للمادة 92 من الميثاق، في إطار تسوية المنازعات بين الدول بالمسائل السلمية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بدورها الاستشاري الوارد في المادة 96 من الميثاق. ومن هذا المنطلق، يدعو إلى النظر في ورقة العمل المقدمة من روسيا وبلاروسيا من أجل طلب فتوى من المحكمة بشأن "النتائج القانونية المترتبة عن لجوء الدول إلى استخدام القوة بدون إذن مسبق من مجلس الأمن،

عدا في حالة ممارسة الحق في الدفاع عن النفس"، لتوضيح الرؤى القانونية من منظور القانون الدولي بشأن هذه المسالة الهامة من أجل وضع حدود قانونية واضحة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية وفك الغموض واللبس على بعض الاوجه القانونية والإجرائية التي لم يفصلها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في الختام ، أود أن أغتنم هذه السانحة لأجدد دعم الجزائر لأنشطةاللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمةوالتأكيد على مواصلتها تقديم الدعم لكافة الجهود الرامية لتعزيز سيادة القانون وترسيخ ورفع الوعي بالقانون الدولي الذي يشكل ركيزة لصون السلم والأمن الدوليين ويحقق أهدافومقاصد منظمة الأمم المتحدة.